S/PV.9428

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9428**

الخميس، 28 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد نانغا
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-28124 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيدة روفين مينكديويلا، مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيويورك، والسيد بار ليليرت، المدير العام لمكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة مينكديويلا.

السيدة مينكديويلا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة لأعضاء مجلس الأمن وغيرهم من المشاركين المدعوين بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بحماية اللاجئين والمهاجرين وحقوق الإنسان للمشاركين في التنقلات البحرية غير النظامية من شمال أفريقيا إلى أوروبا.

وبوصفنا وكالة إنسانية في الخطوط الأمامية – وعلى الرغم من دعوتنا ومساعدتنا وبذل جهودنا الأخرى مع الدول لتخفيف المعاناة الإنسانية – ما زلنا نشهد مآسي الخسائر في الأرواح التي تزهق في البحر وعلى الطرق البرية دونما نهاية لها تلوح في الأفق. وأرجو أن تصبروا علي، سيدي الرئيس، بينما أقدم بعض الأرقام التي تقدم صورة واقعية لأبعاد المشكلة. بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس من هذا العام، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 000 102 لاجئ ومهاجر حاولوا عبور وسط البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا من تونس وحدها، بزيادة قدرها 260 في المائة مقارنة بالعام الماضي، بالإضافة إلى أكثر من 000 45 شخص من ليبيا. وتم إنقاذ نحو 000 31 شخص في البحر أو اعتراضهم وإنزالهم في تونس، بالإضافة إلى 600 10 شخص في ليبيا. وكانت عمليات المغادرة من الجزائر أكثر محدودية، حيث وصل ما يقرب من 700 4 إلى إسبانيا بحلول آب/أغسطس، بزيادة قدرها 18 في المائة مقارنة بالعام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، أنقذت السلطات الجزائرية أو اعترضت ما مجموعه 700 3 شخص خلال الفترة نفسها، بزيادة قدرها 68 في المائة عن العام الماضي. في المجموع، وصل إلى جنوب أوروبا عن طريق البحر حوالي 000 186 شخص بين كانون الثاني/يناير و 24 أيلول/سبتمبر – في إيطاليا واليونان وإسبانيا وقبرص ومالطا – مع وصول الغالبية العظمى إلى إيطاليا وهم أكثر من 000 130 شخص، بزيادة قدرها 83 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.

وبحلول 24 سبتمبر/أيلول، تم إحصاء أكثر من 500 2 شخص بين ميت ومفقود في عام 2023 وحده. يمثل هذا الرقم زيادة بمقدار الثلثين عن إجمالي 680 1 شخص لنفس الفترة من عام 2022. كما تزهق الأرواح في البر، بعيداً عن أنظار الجمهور. ولا تزال الرحلة من غرب أفريقيا، أو من القرن الأفريقي في الشرق، إلى ليبيا ومنها إلى نقاط الانطلاق على الساحل، واحدة من أخطر الرحلات في العالم. يواجه اللاجئون والمهاجرون الذين يسافرون على طول الطرق البرية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خطر الموت والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في كل خطوة.

وينتج ارتفاع معدلات المغادرة في تونس عن تصورات انعدام الأمن بين مجتمعات اللاجئين، في أعقاب حوادث الهجمات ذات الدوافع العنصرية وخطاب الكراهية، فضلاً عن عمليات الطرد الجماعي من ليبيا والجزائر. ويحدث ذلك في سياق أوسع من تدهور الوضع الأمني في العديد من البلدان المجاورة لشمال أفريقيا، مما أدى إلى المزيد من التحركات الثانوية، حيث شهد عدد الوافدين براً وتسجيل طالبي اللجوء في تونس زيادة ملحوظة هذا العام. وفي حين تتعامل المفوضية مع القيود المفروضة على التسجيل في ليبيا، إلا أن هناك ما يقرب من 000 50 لاجئ وطالب لجوء مسجلين لدى مفوضيتنا. وحقيقة أن المفوضية غير مصرح لها بالوصول إلى بعض نقاط الإنزال التي تسيطر عليها الكيانات المشاركة في الاعتراض والإنقاذ في البحر

تحدّ من قدرتنا على مساعدة الأشخاص الذين يتم إنزالهم ونقلهم إلى مراكز الاحتجاز.

ولا تزال ظروف آلاف اللاجئين والمهاجرين في مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في ليبيا مصدر قلق بالغ. وتواصل المفوضية الدعوة إلى ضمان تسجيل جميع الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية للاجئين وتسعى للحصول على دعم ليبيا لضمان الوصول إليهم والاستجابات المناسبة لهم. كما لا تزال المفوضية تشعر بالقلق إزاء إنزال اللاجئين والمهاجرين الذين يتم إنقاذهم أو اعتراضهم في البحر في ليبيا، لأن ليبيا ليست مكاناً آمناً لأغراض الإنزال بعد الإنقاذ في البحر. وفي حين تعترف المفوضية بالحق السيادي والقانوني للدول في التعامل مع الدول الأخرى واتخاذ تدابير لتعزيز إدارة حدودها، فإن الإدارة الفعالة للحدود تتوافق مع احترام حقوق الإنسان. وتلتزم المفوضية، جنباً إلى جنب مع المنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين، بمساعدة السلطات التونسية والليبية في معالجة التحركات المختلطة للاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى حدودها.

إن الحالة في لامبيدوزا، إيطاليا، تبعث على القلق الشديد. تدرك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الصعوبات التي يفرضها العدد الكبير جدا من الأشخاص الذين يصلون في وقت واحد إلى جزيرة صغيرة، حيث قدرات الاستقبال محدودة. إن المفوضية حاضرة في لامبيدوزا لدعم السلطات وتقدر جهودها لتخفيف الاكتظاظ في الجزيرة بسرعة. وهذه أولوية قصوى لكفالة حصول الأفراد، بمن فيهم أضعف الناس، على المساعدة التي يحتاجون إليها. وفي حين أن تضامن سكان لامبيدوزا جدير بالثناء، لا يمكن ترك إيطاليا وحدها للاستجابة لاحتياجات الوافدين. لقد دعت المفوضية مرارا وتكرارا إلى إنشاء آلية إقليمية متفق عليها لإنزال الأشخاص الذين يصلون عن طريق البحر وإعادة توزيعهم، بروح من تقاسم المسؤولية والتضامن مع دول خط المواجهة.

وكما أكد مؤخرا مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن تحديات حركات نزوح المهاجرين واللاجئين المختلطة تتطلب اتباع نهج شُمُولِيّ إزاء تحركات الناس. وهذا يعني الابتعاد عن محور التركيز الوحيد المتمثل في مراقبة الوافدين على الحدود والنظر في تعقيداتهم الجغرافية والقيام بذلك خلال جميع مراحل طرق هجرتهم، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ، مثل النزاع والعنف اللذين يتفاعلان مع تغير المناخ وضعف الحوكمة وانعدام التنمية.

ويكمن في صميم ذلك النهج الاعتراف بأهمية حق الفرد في التماس اللجوء على الحدود من دون رفض استقباله أو رده على أعقابه بعنف. لا ينبغي منع الأفراد من التماس الحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. كما يدعو النهج القائم على توفير الممرات إلى تجديد الجهود لإنشاء مسارات هجرة مناسبة وقانونية وثابتة للحفاظ على استمرار الاقتصادات والمنظومات الاجتماعية، فضلا عن توفير نقاط دخول مناسبة للمهاجرين ومسارات تكميلية للاجئين.

ولدى المفوضية أربع توصيات عاجلة في سياق جلسة اليوم.

أولا، فيما يتعلق بضمانات حقوق الإنسان، من الضروري أن يكفل أي تعاون أو مساعدة تقدمها دول أخرى إلى السلطات الليبية أو التونسية لأغراض إدارة الحدود احترامَ حقوق اللاجئين والمهاجرين الإنسانية.

ثانيا، فيما يتعلق بزيادة جهود البحث والإنقاذ في البحر، يجب على جميع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط أن تكثف تلك الجهود على وجه الاستعجال وأن تنفذ آليات إنزال فعالة ويمكن التنبؤ بها. إن إنقاذ الأرواح في البحر وتقديم المساعدة الإنسانية هو أحد الالتزامات الأساسية للبشرية، وينبغي ألا يعاقب أولئك مَن يقومون بعمليات الإنقاذ أو يساعدون بحسن نية على القيام بذلك.

ثالثا، فيما يتعلق بمحاكمة المهربين والمتاجرين، يجب على جميع الدول أن تجدد جهودها للتعاون من أجل التحقيق الفعال مع المهربين والمتجرين بالبشر وأولئك الذين يسمحون بارتكاب تلك الجرائم على هذا النطاق الواسع ومحاكمتهم، مع حماية ضحايا هذا الاتجار أيضا.

رابعا، فيما يتعلق بإعادة التوطين والمسارات التكميلية، تحث المفوضية جميع الدول على تعزيز الاستثمارات في التنمية والإدماج في

بلدان اللجوء والعبور، وإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق لم شمل العائلات وزيادة حصص إعادة توطين اللاجئين في ليبيا وأولئك الذين يتم إجلاؤهم إلى آليات العبور في الحالات الطارئة. كما ينبغي زيادة حصص إعادة توطين اللاجئين في بلدان شمال أفريقيا الأخرى، فضلا عن المسارات الأخرى للاجئين والمهاجرين.

أخيرا، في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، ستنظم المفوضية، بالتعاون مع سويسرا وكولومبيا وفرنسا واليابان والأردن وأوغندا، المنتدى العالمي الثاني للاجئين في جنيف. وندعو الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى اغتنام تلك الفرصة للنهوض بالتزاماتهم بالتصدي لتحديات تدفقات الهجرة المختلطة من خلال تعهدات تحويلية يمكن أن تترجم تلك التوصيات الأربع العاجلة إلى إجراءات لإنقاذ الأرواح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مينكديويلا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليليرت.

السيد ليليرت (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن المنظمة الدولية للهجرة وبصفتي مدير مكتب المنظمة لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، أود أن أشكر البعثة الدائمة للاتحاد الروسي على مبادرتها بهذه المناقشة المهمة وإتاحة الفرصة للمنظمة الدولية للهجرة لمخاطبة مجلس الأمن. نود أن نبدأ بتسليط الضوء على الظروف القاسية التي يواجهها المهاجرون واللاجئون الذين يعبرون العديد من طرق تدفقات الهجرة المختلطة المعروفة، وهي مسألة أتت بنا إلى هنا لمناقشة اليوم.

إن البحر الأبيض المتوسط تاريخيا منطقة شهدت حركة كبيرة ومستدامة للناس. مع ذلك، وفي العقود الأخيرة، كانت في طليعة الاهتمام العالمي بسبب هجرة الآلاف من الأشخاص الذين يعبرون مياهه سنويا بحثا عن اللجوء أو فرص جديدة. يلجأ العديد من هؤلاء الأفراد، في غياب خيارات بديلة، إلى أساليب محفوفة بالمخاطر والمهالك في كثير من الأحيان للوصول إلى وجهتهم، حيث الهجرة غير النظامية إلى أوروبا هي الأبرز.

تدرك المنظمة الدولية للهجرة الأعداد المذهلة لوفيات المهاجرين والمهاجرين المفقودين في جميع أنحاء العالم، حيث يسجل مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة بانتظام أخطر الممرات التي يتنقل عبرها المهاجرون واللاجئون. وتظهر آخر البيانات أنه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، عبر أكثر من 000 187 فرد البحر الأبيض المتوسط سعيا وراء مستقبل أفضل ووعد بالسلامة. وبشكل مأساوي، خلال تلك الفترة نفسها، سجلت المنظمة الدولية للهجرة 778 2 حالة وفاة، 093 2 منها وقعت على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط الغادر. في حين يكرس اهتمام كبير للوفيات في البحر، تشير القصص التي يرويها المهاجرون إلى أن العديد من المآسي قد تمر من دون أن يلاحظها أحد، خاصة أثناء عبور الصحراء الكبرى.

وعلى الرغم من ظهور طرق هجرة مهمة أخرى في السنوات الأخيرة، لا تزال طريق وسط البحر الأبيض المتوسط هي الأخطر. لكن على الرغم من مخاطرها الواضحة، كانت هناك زيادة في عام 2023 بلغت أكثر من 300 في المائة في عدد الوافدين إلى اليونان على طول هذا الطريق. في الوقت نفسه، وعلى النقيض من ذلك، ظل عدد الوافدين إلى إسبانيا، الذين يعبرون بشكل أساسي طريق المحيط الأطلسي إلى جزر الكناري، ثابتا مقارنة بالأعداد المسجلة في نفس الوقت من العام الماضي.

في عام 2023، شهدت المنظمة الدولية للهجرة زيادة كبيرة في عدد الوافدين عن طريق البحر إلى أوروبا مقارنة بعام 2022، حيث وصل أكثر من 000 130 شخص هذا العام مقارنة بحوالي 000 70 شخص في عام 2022. والجدير بالذكر أن نقاط العبور والمغادرة عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط قد تغيرت لتشمل تونس أيضا، حيث تظهر البيانات أن الطريق عبر تونس ومنها شهد زيادة في عدد المغادرين مقارنة بالسنوات الأخيرة.

كما أصبح أثر الاضطرابات مؤخرا في السودان، التي أسفرت عن تشريد كبير، واضحا أيضا في التركيبة السكانية لأولئك الذين

يصلون إلى أوروبا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس، مر 294 1 سودانيا عبر تونس. كما زادت المعابر البرية من ليبيا إلى تونس، حيث يأتي المهاجرون مباشرة من ليبيا إلى صفاقس بتونس وغيرها.

ومما يؤسف له أن التمييز والهجمات المعادية للأجانب والروايات السلبية ضد المهاجرين واللاجئين تتزايد على طول طريق البحر الأبيض المتوسط، وهذا أمر مثير للقلق. وتحث المنظمة الدولية للهجرة جميع الدول على كفالة سلامة وكرامة الموجودين داخل حدودها، وفقا للصكوك الدولية المعمول بها.

وتدعو المنظمة الدولية للهجرة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يعطي الأولوية لإنقاذ الأرواح وكفالة عمليات إنزال يمكن التنبؤ به وتعزيز تقاسم المسؤولية، ولا نزال نشعر بالقلق إزاء المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يتم اعتراضهم في البحر وإعادتهم إلى أماكن لا تعتبر آمنة للعودة. إذ غالبا ما ينتهي المطاف بالأفراد الذين تتم إعادتهم إلى أماكن غير آمنة في ظروف مروعة في مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لسوء المعاملة والابتزاز. وحتى 16 أيلول/سبتمبر، تم اعتراض ما مجموعه 992 10 مهاجرا في البحر وإعادتهم إلى المخاطر المحتملة، بما في ذلك 276 مهاجرا في الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر وحده.

كما لا يمكننا تجاهل التأثير المتفاقم لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي في بلدان المنشأ والعبور، مما يؤثر على الظروف المعيشية ويساهم في المزيد من النزوح والهجرة غير النظامية. وأشار تقرير البنك الدولي لعام 2021 "الموجة الكبيرة الجزء 2: الإجراءات بشأن الهجرة الداخلية بسبب المناخ" إلى أنه في المناطق الست التي يغطيها قد يضطر ما يصل إلى 216 مليون شخص إلى الهجرة داخل بلدانهم بحلول عام 2050. وفي ضوء تلك التحديات، تشجع المنظمة الدولية للهجرة بقوة توسيع مسارات الهجرة الآمنة والنظامية. فهذه المسارات لديها القدرة على الحد من استخدام القنوات غير النظامية ومنع الخسائر غير الضرورية في الأرواح.

وتدعم المنظمة الدولية للهجرة بنشاط تعزيز خطط تنقل الأيدي العاملة وأنشطة تنمية القدرات بين البلدان لتسهيل الدخول النظامي للعمال المهاجرين المهرة وتمكين المجتمعات المحلية في بلدان المنشأ والعبور. وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز سبل العودة الآمنة والكريمة للمهاجرين والسماح بدخولهم من جديد وإعادة إدماجهم على نحو مستدام. وتنوه المنظمة الدولية للهجرة بالتقدم المحرز والمتمثل في الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا من قبيل مذكرة التفاهم بشأن إقامة شراكة استراتيجية وعالمية بين الاتحاد الأوروبي وتونس والتي وُقعت في تموز/يوليه 2023، وعملية روما التي أُطلقت في تموز/يوليه 2023 والتي نأمل أن تعزز الالتزام الدولي المشترك بمعالجة الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية للهجرة وأن تشجع المسارات النظامية والآمنة للهجرة.

وتلاحظ المنظمة الدولية للهجرة أيضا أن مبادئ من قبيل احترام السيادة الوطنية والمسؤولية المشتركة والتضامن وكفالة سلامة جميع المهاجرين وكرامتهم، في إطار القانون الدولي، ينبغي أن تظل جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقات، التي ينبغي أن تقدم لنا نموذجا جديدا للتعاون بين البلدان التي تسعى إلى تسهيل فرص الهجرة النظامية فيما بينها.

وبالنظر إلى أن العالم يشهد ارتفاعا في معدلات النزاعات والكوارث والتدهور البيئي أكثر من أي وقت مضى في العقود الثلاثة الماضية، فضلا عن تفاقمها جراء التفاوتات الصارخة وزيادة الفقر، فيمكننا أن نتوقع شروع المزيد والمزيد من الأشخاص في القيام بهذه الرحلات المحفوفة بالمخاطر. وسعيا للتصدي لذلك، أود أن أكرر بعض التوصيات المهمة باسم منظمتنا.

أولا، يتعين على المجتمع الدولي أن يحدد بشكل فعال الحلول والمسارات المفضية لتعزيز الهجرة النظامية، إلى جانب العمل بنشاط لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بهم على طول طرق الهجرة. ومن الضروري تعزيز تطبيق التشريعات الوطنية ودعم الوكالات الوطنية لمكافحة الاتجار وجمع البيانات عن حالات الاتجار وتقديم المساعدات

المباشرة المتمحورة حول الضحايا وتعزيز التعاون عبر الحدود من أجل تقديم مساعدة شاملة للضحايا. وعلاوة على ذلك، فإن تدابير تسوية أوضاع المهاجرين، الذين لا يتأهلون غالبا للحصول على صفة اللاجئين، يمكن أن توفر لهم الحماية والاستقرار. وينبغي تعزيز المسارات النظامية للدخول والإقامة بوسائل مثل التأشيرات الإنسانية وتصاريح الحماية المؤقتة والموافقة على الكفلاء الخاصين وإتاحة الفرص التعليمية وتصاريح العمل المؤقتة وإعادة التوطين المقررة وإجراءات لم شمل الأسر وعمليات الإجلاء الطبي.

ثانيا، علينا أن نكفل احترام حقوق من يجدون أنفسهم في أوضاع غير نظامية. وتقع على عاتق الدول، بوصفها جهات مكلفة بمهام، المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق جميع الأفراد الخاضعين لولايتها أو سيطرتها الفعلية فضلا عن حماية تلك الحقوق وإعمالها. وعلينا، بشكل جماعي، أن ندعم السلطات الوطنية والإقليمية وقدرتها على منع حالات النزوح القسري وحلها وتحديد الأسباب الجذرية ورصد اتجاهات الكوارث والنزاعات، بما في ذلك العمل مع المجتمعات المحلية المتضررة من هذه التحركات لبناء قدرتها على الصمود في مواجهة تلك الأسباب الجذرية، بما في ذلك من خلال تعزيز التماسك المجتمعي.

ثالثا، يجب أن نسلم بأن حلول الهجرة غير النظامية لا يمكن أن تنطوي على منع حالات الخروج فحسب، بل يجب أن تنطوي أيضا على كفالة أن نعمل بشكل فعال لمعالجة مختلف دوافع الهجرة في بلدان المنشأ والعبور وفي كثير من الأحيان في بلدان المقصد الأولية.

أخيرا، يجب أن نزيد عمليات البحث والإنقاذ فضلا عن تعزيز القدرات والموارد والتعاون، سواء في النقاط الساخنة على الحدود أو في البحر، وهو أمر حيوي لإنقاذ الأرواح. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون آليات الهجرة واللجوء فعالة في إدارة الحالات بمجرد الانتهاء من عمليات الإنقاذ.

أود أن أختتم كلمتي بالتذكير بأن الحالة المزرية للمهاجرين واللاجئين تتطلب بذل جهود عاجلة ومنسقة. وتحقيقا لتلك الغاية، تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بمواصلة دعم الدول والعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء الآخرين لكفالة إيجاد حلول دائمة للنازحين قسرا والمهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ليليرت على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر ممثلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيويورك وممثل المنظمة الدولية للهجرة على تقييمهما لحالة المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط بحثا عن ملاذ.

طلبنا عقد جلسة اليوم بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2652 (2022) والذي يغطي الفترة من آب/أغسطس 2022 إلى تموز/يوليه 2023 (S/2023/640). ووفقا للتقرير، لقي 111 3 شخصا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط أثناء محاولتهم الوصول إلى السواحل الأوروبية. وشهد هذا العام زيادة بنسبة 77 في المائة في أعداد من لقوا حتفهم في البحر مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. والواقع أن عدد الضحايا قد تضاعف في عام واحد. هذا علاوة على أن العدد الإجمالي للقتلى أو المفقودين في البحر على مدار السنوات الست الماضية يتجاوز 000 23 شخص – من المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين ينص القانون الدولي صراحة على وجوب حمايتهم. وما نراه هنا هو صورة دنيئة للغاية.

ونود أن نشير إلى أن البحر الأبيض المتوسط يظل، عاما بعد عام، الطريق الأخطر للهجرة، ففيه تُسجل أعلى معدلات الوفيات، كما أنه قد أصبح بمثابة فخ مميت للعديد من الأشخاص اليائسين. وفي هذا العام وحده، شهدنا مآس مروعة قبالة سواحل اليونان في 14 حزيران/يونيه، عندما لقي 78 شخصا مصرعهم وفُقد نحو 750 آخرين، وقبالة سواحل إيطاليا في 28 شباط/فبراير، عندما لقي 81 مهاجرا، من بينهم 33 طفلا، حتفهم.

ومن الجلي أن الآلية المنصوص عليها في القرار 2240 (2015) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة لا تؤدي وظيفتها، أو على أقل تقدير، تفتقر بشدة إلى الفعالية. ولذلك، من المشروع أن نتساءل عن الداعي إلى هذا القرار إذا كان الاتحاد الأوروبي غير قادر على الاضطلاع على نحو سليم بالمهام التي أناطها به ذلك القرار بناء على طلبه.

ومن الواضح أن تلك المآسي ما كانت لتحدث لو كانت المساعدة قد قُدمت في الوقت المناسب إلى المنكوبين في عرض البحر، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي والإنسانية المجردة. غير أن إنقاذ الأشخاص الغارقين لا يشكل أولوية في معظم الحالات. وعلاوة على ذلك، لا تتوقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان عند حد عدم اتخاذ تدابير لإنقاذ السفينة، بل تمنع في الواقع السفن الأخرى من محاولة إنقاذ المنكوبين. وعلى الرغم من كل شيء، فإن الذين يتجرأون على القيام بذلك يواجهون المحاكمة الجنائية ويمكن اتهامهم بالاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، وكما نرى في تقرير الأمين العام، تحاول بعض سفن الاتحاد الأوروبي عمدا إبعاد السفن المنكوبة خارج نطاق الولاية القضائية لهذه الدول، لتحكم بذلك على الناس بميتة أليمة. وبعبارة أخرى، فإنهم يبذلون كل ما في وسعهم لحماية حديقتهم المزهرة من الضيوف القادمين من الغابة المحيطة، على حد قول السيد بوريل فونتيليس.

ونود أن نوجه سؤالا مباشرا إلى زملائنا الأوروبيين: هل يجرون بصفة عامة تحقيقات في الحالات التي لا تقدم فيها دائرة الحدود الأوروبية المساعدة للمهاجرين المنكوبين، وهل هم مستعدون لتشاطر تلك المعلومات مع أعضاء المجلس الآخرين؟ على الرغم من التأكيدات التي قدمها الزملاء الأوروبيون، فمن الواضح أن الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات الأوروبية التي تستخدم ولاية القرار 2240 (2015) بشأن مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر لا تسفر عن نتائج ملموسة فيما يتعلق بقمع أنشطة التهريب. ووفقا للتقرير، يتفادى معظم المجرمين الاعتقال، بما في ذلك بسبب الفساد. ولا يزال هذا النشاط الإجرامي في تزايد.

أما السؤال التالي الذي يطرح نفسه فهو عن ماهية التدابير التي تتخذها بلدان الاتحاد الأوروبي لإنقاذ الناس في البحر في إطار عملية إيريني. وأطرح هذا السؤال لأنه، وفقا للتقرير، جاء إنقاذ الغالبية العظمى من المهاجرين واللاجئين في البحر أو اعتراضهم على يد قوات وهياكل أخرى لا يُعرف عنها شيء. وأود أن أذكّر هنا بأن القيام بعمليات تنطوي على استخدام القوة في أعالي البحار مأذون به بموجب قرارات مجلس الأمن المشار إليها، كما ينبغي أن يتلقى أعضاء المجلس معلومات شاملة ووافية عن نتائجها. ولا يتضمن تقرير الأمين العام أي معلومات من هذا القبيل. وفي الوقت نفسه، يبدو أن سلطات الاتحاد الأوروبي تفسر القرار 2240 (2015) على أنه مجرد "تساهل" يسمح لها بقمع تدفقات الهجرة غير الشرعية بقسوة.

وعلاوة على ذلك، وكما نرى في خطة الاتحاد الأوروبي التي أُعلن عنها مؤخرا، فإن هناك خططا لتعزيز وتوسيع نطاق ما يسمى بالعمليات البحرية في البحر الأبيض المتوسط التي وصفها الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان بالفعل بالحصار البحري. ويتولد لدينا انطباع بأن الاتحاد الأوروبي يشن حربا غير معلنة على المهاجرين الذين يفقدون حياتهم لعدم وجود طرق بديلة آمنة. فكيف يرتبط ذلك بالقرار 2240 (2015)؟

وحتى أولئك المهاجرون واللاجئون القلائل الذين يحالفهم الحظ ويصلوا إلى الشواطئ الأوروبية بأمان يواجهون معاملة قاسية ولاإنسانية والاحتجاز والترحيل، بغض النظر عن ظروفهم أو أوضاعهم. ولنتذكر هنا أن تقديم المساعدة إلى المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية اليوم عنصر هام في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن والاستقرار. وينبغي للدول الأعضاء أن تتقيد تقيدا راسخا بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق باللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967.

وعلاوة على ذلك، فإن الهجرة الجماعية للسكان من منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى أوروبا هي نتاج للتدخل غير المسؤول

والطائش من قبل البلدان الغربية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بغية زعزعة استقرارها وإزالة الحكومات غير المرغوب فيها بالقوة. فتلك البلدان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه العواقب.

غير أن الاتحاد الأوروبي يتعامل حتى الآن بشكل أساسي مع مسائل الهجرة فيما يتعلق بالأوكرانيين فقط 5. ومن الواضح أن مواطني بلدان شمال أفريقيا والشرق الأدنى لا يمكنهم الاعتماد على مستوى مماثل من التضامن، أو في الواقع معاملة إنسانية بشكل عام، من الأوروبيين. وقد حان الوقت لكي تتوقف بروكسل عن إلقاء اللوم على المهربين في موت الناس وأن تتحمل مسؤوليتها بدلا من الاكتفاء بالتشدق بالكلام عن مأساة الأرواح التي فقدت وسط مجموعة أخرى من المهاجرين واللاجئين.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وموزامبيق.

تشكر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن السيدة روفين مينكديويلا، مديرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيويورك، والسيد بار ليليرت، مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما.

ويساور المجموعة قلق بالغ إزاء التصاعد المستمر لأزمة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. فالتقديرات تشير إلى أن عدد الوفيات يزيد عن 300 2 خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الأمر الذي يجعل وسط البحر الأبيض المتوسط الطريق الأكثر فتكا باللاجئين والمهاجرين. ونحن نعرب عن خالص تعازينا لجميع أسر المهاجرين الذين لقوا حتفهم في تلك الرحلة.

وهذه حقيقة مأساوية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وشاملة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أولوية عالية لتقديم المساعدة وجهود البحث والإنقاذ والحماية والدعم الإنساني للأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. وتحث المجموعة، في ذلك الصدد، جميع الأطراف على كفالة تخصيص ميناء آمن للنزول لجميع المهاجرين الذين يتم إنقاذهم ومعاملتهم بنفس القدر بإنسانية وكرامة وأن تحترم حقوقهم احتراما كاملا، بغض النظر عن أصلهم أو دينهم أو سنهم أو وضعهم وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

وبالتوازي مع ذلك، من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الرجال والنساء والأطفال إلى اتخاذ قرار بالقيام بالرحلة المهلكة بعبور البحر. فيتحتم علينا أن نضاعف جهودنا المشتركة في التصدي للنزاعات والإرهاب والفقر وتغير المناخ، وهي بعض العوامل التي تؤدي إلى السيناريو المثير للقلق الذي نشهده اليوم.

وقد أدى تدفق المهاجرين عبر ليبيا نحو أوروبا إلى إنشاء وإدامة شبكات تهريب واتجار راسخة في ليبيا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك، فإننا نشدد على ضرورة تجديد التزامنا بتنفيذ صكوك عالمية مثل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وتظل تلك الصكوك أساسية في تحسين إدارة الهجرة بطريقة تساعد على إنهاء إفلات المتَّجِرين بالبشر ومهربي المهاجرين من العقاب. وتكتسي تلك الصكوك كذلك أهمية حاسمة في تعزيز حصول الناجين على الحماية والمساعدة والعدالة. والمطلوب هو أن تفي الدول الأعضاء بالتزامها بتنفيذ أحكام تلك الصكوك التطلعية.

وعلى نفس القدر من الأهمية هناك حاجة إلى تعزيز التعاون حول المبادرات الإقليمية مثل إطار سياسة الاتحاد الأفريقي للهجرة في أفريقيا. فمن الضروري توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات والتمويل لدعم تنفيذ تلك الصكوك الإقليمية. ونحيط علما بفرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المعنية بالهجرة، ونشدد على ضرورة تكثيف العمل بشأن ذلك الإطار.

وفي ذلك الصدد، تلاحظ المجموعة مع التقدير أن التعاون الوثيق المستمر مع البلدان والوكالات الأخرى أدى مؤخرا إلى اعتقال وتسليم اثنين من المشتبه بهم الرئيسيين في ارتكاب جرائم ضد المهاجرين

واللاجئين من إثيوبيا إلى مملكة هولندا وإيطاليا، على التوالي. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون والإنتربول، من بين جهات أخرى، على دعمها.

وتواصل المجموعة حث السلطات الليبية على العمل بفعالية، بدعم من المجتمع الدولي، لتحسين محنة المهاجرين واللاجئين في ليبيا. وندين بشدة الاحتجاز التعسفي الجماعي لملتمسي اللجوء واللاجئين في ظروف قاسية وغير إنسانية. ولذلك ندعو السلطات الوطنية إلى ضمان حماية المهاجرين من أي انتهاك لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار أو التعذيب أو العنف الجنسي والجنساني أو الابتزاز. ونردد دعوة الأمين العام إلى إيجاد بدائل للاحتجاز لإدارة الهجرة بما يتماشى مع القانون الدولي.

ونود أن ندعو السلطات الليبية إلى تجديد الالتزام والشعور بالإلحاح، بدعم من المجلس والمجتمع الدولي بأسره، من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا في أقرب وقت ممكن. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن استقرار ليبيا سيسمح لها بتعزيز سيطرتها على أراضيها وتفكيك شبكات التهريب والاتجار بالبشر وتخفيف أزمة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت باهتمام شديد إلى الإحاطتين اللتين قدمهما السيدة مينكديويلا والسيد ليليرت. في الآونة الأخيرة، شهدت المنطقة الشرقية من ليبيا دمارا بسبب عاصفة شديدة أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح وأضرار جسيمة في الممتلكات. وكانت الصين من بين أوائل الدول التي أرسلت مساعدات إنسانية طارئة إلى البلد. وقدمت جمعية الصليب الأحمر الصيني مساعدات نقدية طارئة إلى جمعية الهلال الأحمر الليبي. وقد وصل تسعون طنا من الإمدادات الإنسانية وإمدادات الإغاثة في حالات الكوارث من الصين إلى ليبيا. وتقف الصين على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، لمد يد العون للشعب الليبي من أجل مساعدته على تجاوز الكارثة وإعادة بناء منازلهم في أقرب وقت ممكن.

والمسألة المتعلقة باللاجئين والمهاجرين على طول الساحل الليبي مستمرة منذ عدة سنوات. ولا تزال الحالة خطيرة. وعقد هذه الجلسة، بمبادرة من روسيا، سيساعد المجتمع الدولي على إجراء دراسة متعمقة للمشكلة بغية البحث عن حل يعالج الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تؤيد الصين تفويض مجلس الأمن بمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. ونلاحظ أن الأمين العام يذكر في تقريره (S/2023/640) أن ممارسة هذه العمليات البحرية تهدد حقوق الإنسان الأساسية وتعرض حياة اللاجئين والمهاجرين للخطر. وأود أن أشير إلى أن بعض البلدان الأوروبية ما فتئت تلقي باللوم على بلدان أخرى تحت راية حماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين والمهاجرين، فإنها تتهرب من مسؤولياتها. وقد ظلت غير مبالية بعدة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، إن لم تكن شاركت فيها. ونحث البلدان المعنية على التقيد بقواعد القانون الدولي وتوفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية للاجئين والمهاجرين. ونحث البلدان المعنية على معالجة قضية اللاجئين والمهاجرين بعقلية منفتحة ومتسامحة، بدلا من السماح للمآسي بالظهور مرارا وتكرارا.

ثانيا، إن الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا معقدة. وترتبط ارتباطا وثيقا بمشاكل الفقر المدقع والاضطرابات الاجتماعية والنزاع المسلح في الجوار. فمن يريد النزوح من مكان إلى آخر وتحمل المصاعب ومشاق رحلات محفوفة بالمخاطر إذا لم تدمر منازلهم وصعب ضمان بقائهم على قيد الحياة؟ ونأمل أن تدرك الأطراف المعنية أنه بدلا من عمليات الاعتراض في البحر أو الترحيل على الشاطئ، فإن النهج الأفضل هو اتخاذ تدابير استباقية لاستضافة اللاجئين والمهاجرين محليا. وينبغي للبلدان الأوروبية أن تفي بفعالية بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تساعد البلدان الأصلية لهؤلاء اللاجئين والمهاجرين على

تطوير اقتصاداتها وتحسين الرفاه العام للناس من أجل القضاء التام على الأسباب الكامنة وراء تدفق اللاجئين والمهاجرين، وفي نهاية المطاف، تهيئة الظروف للاجئين والمهاجرين للعودة إلى ديارهم.

ثالثا، لقد أدى عدم الاستقرار الذي طال أمده في ليبيا إلى تهيئة أرض خصبة مواتية للهجرة غير القانونية. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بمبدأ القيادة والملكية الليبية وتقديم الدعم البناء للانتقال السياسي والتنمية وإعادة الإعمار في ليبيا من أجل تعزيز الاستعادة المبكرة للسلام والاستقرار في الأجل الطويل في البلد. ويوجد حاليا 700 000 لاجئ ومهاجر من أكثر من 40 دولة في ليبيا. ويؤدي وجودهم إلى تفاقم الأزمة الإنسانية هناك. ويجب على المجتمع الدولي أن يراعي مراعاة تامة الصعوبات الحقيقية التي تواجهها ليبيا، وأن يكثف مساعداته الإنسانية ويقدم الدعم البناء لليبيا من أجل تحسين إدارة اللاجئين والمهاجرين.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمدير العام لمكتب المنظمة الدولية للهجرة على إحاطتيهما وعلى العمل الذي يقومان به وأفرقتهما كل يوم لحماية المهاجرين. قد لوحظ التزامهم، ونحن نقدر دور المنظمة الدولية للهجرة والمفوض السامي لشؤون اللاجئين لضمان معاملة المهاجرين واللاجئين وفقا للقانون الدولي.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في ليبيا وحول العالم. وتشترك أوروبا والولايات المتحدة في العديد من التحديات المتعلقة بالهجرة غير النظامية. فكلانا يتشاطر مسؤوليات إدارة الهجرة على حدودنا والالتزام بتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والإنسانية والنظامية. ونعتقد أن إعطاء الأولوية لكل من الحصول على الحماية الدولية والتدابير الإنسانية لإدارة الحدود أمر ضروري لمعالجة النزوح القسري وتحديات الهجرة غير النظامية. ونتطلع أيضا إلى نهج إقليمية متعددة الأطراف للهجرة. ونشكر الاتحاد الأوروبي على التزامه، من خلال عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، بإنقاذ اللاجئين والمهاجرين في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا عندما تكون هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن السفن تستخدم لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

وعادة ما يقوم المهربون بتعريض الناس الذين ينقلون للعنف الجنسي والابتزاز والضرب. ويتم نقلهم في ظروف مروعة، وكما يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/640)، فإن أساليب المهربين لم تتغير إلى حد كبير. وعملية إيريني عنصر رئيسي في الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة المأساة الإنسانية المتمثلة في وفيات المهاجرين في أعالي البحار. وغالبا ما يفر الأشخاص الذين يموتون في البحر الأبيض المتوسط من العنف أو المصاعب الشديدة في بلدانهم، فقط ليتم استغلالهم من قبل المتّجرين بالبشر والمهربين في الطريق قبل أن يلقوا حتفهم في نهاية المطاف في البحر. وغالبا ما يواجه المهاجرون العائدون إلى ليبيا انتهاكات لحقوق الإنسان. وما يقرب من نصف المهاجرين واللاجئين في ليبيا هم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفقا لأحدث تقرير للأمين العام، والذي يشير أيضا إلى تزايد عدد عمليات طرد المهاجرين إلى البلدان المجاورة. ونود أن نشيد بالاهتمام الذي يوليه الاتحاد الأوروبي لضمان أن تركز عملية إيريني بشكل أساسي على حقوق الإنسان للمهاجرين أنفسهم.

وهذا التحدي أكبر من مجرد عملية إيريني. ويمكن للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمساعدة المهاجرين المستضعفين من خلال دعم دعوة الأمين العام إلى اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. ونود أن نشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم في قرار بتمديد عملية إيريني لمدة 12 شهرا أخرى. ونعرب عن تقديرنا الخاص للجهود التي يبذلها القائمان على الصياغة، مالطة وفرنسا، في إدراج لغة قوية فيما يتعلق بحقوق الإنسان تظل في نطاق القرار. ونأمل أن يؤدي توافق آراء المجلس إلى تجديد هذا الجزء الهام من جهدنا الأكبر في الأيام المقبلة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيدة روفين مينكديويلا، مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية

لشؤون اللاجئين في نيويورك، والسيد بار ليليرت، المدير العام لمكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة، على إحاطتيهما اليوم.

تشكل تدفقات الهجرة العالمية وحالة الأمن وحقوق الإنسان التي يواجهها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء في جميع مناطق العالم مصدر قلق متزايد، لا سيما فيما يتعلق بمن تزداد حالتهم ضعفا بسبب حالات النزاع.

لإكوادور سجل طويل في مجال الحماية الإنسانية الدولية جعلنا مرجعا إقليميا وعالميا. فنحن أحد بلدان أمريكا اللاتينية التي لديها أكبر عدد من طلبات الحصول على صفة اللاجئ. وحتى الآن، سجلنا مئات الآلاف من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية من حوالي 88 جنسية، تم الاعتراف بأكثر من 000 75 منهم كلاجئين.

وإكوادور بلد شهد جميع جوانب ظاهرة الهجرة، سواء كان البلد الأصلي أو بلد المقصد أو العبور أو العودة أو اللجوء. وعلى هذا النحو، بذلنا جهودا كبيرة لتعزيز الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمسؤولة التي تضمن واجبات وحقوق الأشخاص في حالة تنقل بشري، وكذلك لمكافحة الاتجار بالبشر وشبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين. ويفصل تقرير الأمين العام (S/2023/640)، بشأن تنفيذ القرار 2652 (2022)، انتشار الاتجار غير المشروع بالمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. وتشكل الهجرة المحفوفة بالمخاطر، عبر طرق مختلفة، خطرا يعرض الناس للعنف الجنسي والتعذيب والاتجار والاسترقاق وغير ذلك من ظروف الاستغلال، أثناء العبور وفي بلد المقصد على حد سواء. ويجب وضع حد للخسائر في الأرواح والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين والإعادة القسرية. وينبغي تكثيف التعاون الدولي حتى يخضع المتجرون بالبشر ومهربو المهاجرين للمساءلة ويتم تقديمهم إلى العدالة. ويجب معاملة المهاجرين، بمن فيهم طالبو اللجوء، بإنسانية وكرامة، واحترام حقوقهم احتراما كاملا. وتقع على عاتق الدول مسؤولية الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وسيكون من المهم تكثيف جهود البحث والإنقاذ ووضع آليات فعالة للإنزال في الممرات البحرية المحفوفة بالمخاطر من خلال الجهود المنسقة لدول المنشأ والعبور والمقصد.

ونتفق مع الأمين العام على ضرورة اتباع نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، من خلال زيادة التعاون والتضامن، مع إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وكرامة المهاجرين. وندعو منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى اتباع نهج شامل لمعالجة هذه المسألة. وفيما يتعلق بمجلس الأمن، ينبغي أن يركز على الحالات التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيويورك ومدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة على إحاطتيهما.

قبل أن أتكلم عن منطقتي، أود أن أذكر بأن عدة بلدان في أفريقيا تواجه حالة أصعب بكثير، على الرغم من تحملها بشجاعة عبء ضغوط الهجرة الكبيرة. وفيما يتعلق بمنطقتي، لا يزال البحر الأبيض المتوسط طريقا محفوفا بالمخاطر للهجرة. ولا تزال مالطة ملتزمة بإنقاذ الأرواح والإدارة الفعالة للهجرة الجماعية بطريقة تحترم القانون الدولي احتراما كاملا. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الرحلات المحفوفة بالمخاطر للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين. إنها غالبا ما تؤدي إلى المعاناة وسوء المعاملة، وكثير من المهاجرين لا ينجحون أبدا في رحلتهم.

هذه الرحلات، من بلدان المنشأ مرورا ببلدان العبور وإلى بلدان المقصد، غالبا ما ييسرها المتجرون بالبشر والمهربون، وهم مجرمون يستغلون الضعفاء لتحقيق مكاسب غير مشروعة. ولهذا السبب يركز القرار 2240 (2015) على القضاء على شبكات المتاجرين بالبشر والمهربين. كما أن الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب تستحق اهتمامنا الكامل. إن اتخاذ المجلس للقرار 2240 (2015) وتجديداته اللاحقة يؤكد من جديد تصميمه على مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة سواحل ليبيا. كما أنه علامة واضحة على استعداد المجلس لمعالجة الحالة في

البحر الأبيض المتوسط، وهو المحطة الأخيرة للمهاجرين على طريق طويل وشاق، حيث يموت الكثيرون على طول الطريق. وسيمكننا تجديد القرار من مواصلة التصدي لشبكات المتاجرين بالبشر والمهربين بطريقة تحمي حقوق الإنسان.

وفي ذلك السياق، نود أن نسلط الضوء على إسهام عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في دعم الكشف عن شبكات تهريب البشر والاتجار بهم ورصدها في منطقة عملياتها، وفي إنقاذ الأرواح كل عام. ونشدد على أن الكفاح المستمر ضد تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر يجب أن يتم بطريقة تتسق مع التزاماتنا بموجب القانون الدولي. يجب عدم التعدي على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ولا تزال مالطة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ملتزمة بإنقاذ الأرواح والاستجابة لأزمات التشرد في جميع أنحاء العالم من خلال الجهود الإنسانية والإنمائية على حد سواء. وبشكل جماعي، نواصل توفير الحماية الدولية للأشخاص الفارين من الحرب والنزاع والاضطهاد في أجزاء أخرى من العالم.

وما زلنا نعتقد أن للمجلس دورا يؤديه في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري. ويتطلب ذلك نهجا متكاملا وشاملا يجب أن يشمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويجب أن يشمل أيضا حل النزاعات ومنع نشوبها، والمعونة الإنسانية، والتعاون الإنمائي، والعمل المناخي، والحلول المستدامة الطويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تعمل على مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وتؤيد مالطة توفير تدابير لبناء القدرات في هذا الصدد، خاصة لأنها أساسية للحيلولة دون تعرض المزيد من الأرواح للخطر.

وفي الختام، نؤكد من جديد أن إقامة شراكات فعالة تقوم على مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة أمر حاسم لإدارة تدفقات المهاجرين واللاجئين. ويجب علينا أيضا أن ندعم البلدان الواقعة على الخطوط الأمامية وأن نقدم حلولا دائمة تصون كرامة الجميع وسلامتهم وحقوقهم الإنسانية.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في نيويورك، السيدة روفين مينكديويلا، ومدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة، السيد بار ليليرت، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

يموت الآلاف من الناس كل عام في البحر الأبيض المتوسط. وتشير تقديرات مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة لتلك المنطقة إلى أن 105 28 مهاجرين فقدوا منذ عام 2014. ونحن نعلم أن هناك عددا أكبر بكثير لا يشملهم هذا العدد الإجمالي. هذه ليست مجرد أرقام. إنها مصائر أفراد. وتشعر سويسرا بقلق عميق إزاء الحالة وتود أن تعرب عن خالص تعازيها لأسر الضحايا، التي ما فتئت في أحيان كثيرة بدون أخبار عن أحبائها.

تشكل تدفقات الهجرة شاغلا مشتركا لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولذلك، فإن للحكومات في كل قارة مصلحة مشتركة وعليها واجب أخلاقي والتزام باتخاذ إجراء. ولهذا السبب من الضروري أن تعمل الدول معا وأن تعزز حماية الضعفاء على طول طرق الهجرة. ونود أن ندلي بثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، يجب أن نكافح الاتجار بالمهاجرين واستغلالهم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تحسين حماية المهاجرين، ولا سيما أولئك الذين يعانون من محن، أمر بالغ الأهمية. وهذا يعني تعزيز احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. وتعمل سويسرا على ضمان الحماية والاندماج المستدام للاجئين والمشردين والمهاجرين في المناطق الأولى التي يصل إليها المهاجرون وعلى طول طرق الهجرة. عندما لا يجد اللاجئون والمهاجرون الدعم الكافي في أول بلد يصلون إليه، غالبا ما يضطرون إلى مواصلة رحلتهم إلى مناطق أو بلدان أخرى، وغالبا في ظروف محفوفة بالمخاطر. وهم يخاطرون بأن يصبحوا ضحايا للاتجار بالبشر أو غيره من انتهاكات حقوق الإنسان أو يضطرون إلى استخدام خدمات المهربين. لا بد من وضع حد لتلك الدينامية الخطيرة.

ثانيا، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للتشريد القسري. إن الزيادة المستمرة في النزوح القسري هي نتيجة للنزاع المسلح وكذلك عواقب

تغير المناخ. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يعزز التزامه بمنع الأزمات وحماية السكان المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة وعواقبها. ويشمل ذلك التزاما مستمرا من المجلس بضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين وقانون حقوق الإنسان.

ثالثا، نحن بحاجة إلى شراكات قوية لكي نتمكن من معالجة تلك المسائل بفعالية. ولا يمكن التصدي للمشكلة على نطاق عالمي إلا بنظام متعدد الأطراف يتكيف مع تحديات اليوم. ولهذا السبب تعمل سويسرا مع بلدان أخرى، ولا سيما في سياق عملية الرباط. نحن نحافظ أيضا على شراكات أخرى، مثل التحالف العالمي من أجل المفقودين، الذي أنشئ بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي يسعى إلى تحسين الوقاية من حالات الانفصال والاختفاء وحلها. ومن خلال تلك الجهود، تلتزم سويسرا بتحسين البحث عن الأشخاص المفقودين وإعادة الروابط الأسرية.

ويمثل المنتدى العالمي للاجئين الذي سيُعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر فرصة ممتازة للإعلان عن التزامات جديدة من أصحاب مصلحة متعددين وتبادل أفضل الممارسات، فضلا عن تشجيع تقاسم الأعباء والمسؤوليات بشكل أكبر. فلنغتنم هذه اللحظة الحاسمة للنهوض بحماية اللاجئين، مع الاستمرار في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري من خلال العمل، بوصفنا مجلس الأمن، من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر ممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة على بيانيهما.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، إن أوروبا هي أرض الضيافة واللجوء. ولطالما تميزت فرنسا بسياستها في استقبال السكان النازحين قسرا. وتستضيف فرنسا حاليا قرابة 000 700 لاجئ وطالب لجوء، مما يجعلها ثالث أكبر بلد مضيف في الاتحاد الأوروبي. ومن بين هؤلاء اللاجئين الأوكرانيون الذين فروا من الحرب العدوانية الروسية. وقد أدى النزاع إلى النزوح القسري لأكثر من 11 مليون شخص، بما في ذلك ما يقرب من 6,3 مليون لاجئ. وتستضيف بلدان الاتحاد الأوروبي أكثر من 4 ملايين شخص. وأعتقد أن من المهم أن نتذكر ذلك على هذه الطاولة.

وتساهم فرنسا بحوالي 93 مليون يورو في ميزانية مفوضية شؤون اللاجئين ويساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بحوالي 1,5 بليون يورو. ويمثل ذلك 50 ضعفا و 750 ضعفا، على التوالي، حجم مساهمة الاتحاد الروسي الذي لا يستجيب للأزمات الإنسانية.

ثانيا، علينا واجب جماعي لحماية المهاجرين. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، تلتزم فرنسا بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم من ليبيا، حيث يشجع غياب دولة موحدة شبكات المهربين والمتجرين والميليشيات. ولهذا السبب، تلتزم فرنسا بدعم إقامة دولة ليبية مستقرة وموحدة، لأنها السبيل الوحيد لوضع حد للاتجار. ويتيح نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن استهداف المتجرين. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتيسير التعاون بين الدول بشأن قضايا الهجرة ومنع المآسي التي لا تزال تحدث في البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا وأخيرا، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية لنزوح السكان. إن انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاعات من بين الأسباب الرئيسية للنزوح. ولمنع تلك الانتهاكات، يجب على جميع أعضاء مجلس الأمن أن يضطلعوا بمسؤولياتهم. ولا يمكننا منع المساعدات الإنسانية عن سورية ثم نأسف لعواقب الأزمة الإنسانية في ذلك البلد. ووجود مجموعة فاغنر في منطقة الساحل يسهم في زعزعة استقرار المنطقة، مما يغذي الإرهاب ويؤدي إلى نزوح الأشخاص.

تنجم الهجرة الجماعية عن النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والفقر والظروف البيئية والمناخية. ويجب أن نستثمر في جميع مجالات التنمية المستدامة: التعليم وحقوق المرأة والمناخ وحماية التنوع البيولوجي والصحة. وهذا هو الغرض من الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وسيُخصص ما لا يقل عن 8 بلايين يورو لهذه الغاية للفترة من 2021 إلى 2027.

وتبذل فرنسا قصارى جهدها لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وقد أصبحت مؤخرا رابع أكبر مانح على مستوى العالم للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 بإجمالي 15,1 بليون يورو.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المديرين مينيكدويلا وليليرت على إحاطتيهما اليوم. وتود المملكة المتحدة أيضا أن تشكر فرنسا ومالطة على جهودهما في صياغة تجديد قرار الأمم المتحدة 2652 (2022)، الذي نؤيده تأييدا كاملا.

كما نعلم جميعا، فإن ليبيا بيئة عمليات معقدة لمعالجة قضايا الهجرة وتهريب البشر. وينبغي معاملة جميع اللاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، بما يستحقونه من معاملة إنسانية وكريمة.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون في ليبيا. ونواصل دعوة السلطات الليبية إلى اتخاذ خطوات لإنهاء استغلال المهاجرين واللاجئين وإساءة معاملتهم والعمل على إغلاق جميع مراكز الاحتجاز. وهناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولية لمعالجة دوافع الهجرة في أنحاء أفريقيا وعبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط، ونلتزم بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة لتحقيق ذلك. ونحيط علما بتوصيات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة اليوم.

كما تواصل المملكة المتحدة حث السلطات الليبية على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتنفيذ نظام هجرة فعال يحترم حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين.

وللأسف، من المحزن أن هذه التحديات ستستمر في ليبيا في غياب حل سياسي، وهذا هو السبب في أن دفع العملية إلى الأمام يتصدر عملنا ويكمن في صلبه. ونواصل دعم الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والعمل الذي يقوم به للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل للجميع، فضلا عن الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدعم السلام والاستقرار في ليبيا.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أننا نأمل أن يركز الوفد الروسي بنفس القدر على الصياغة المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي عندما يناقش المجلس ولاية البعثة في الشهر المقبل.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): أشكر مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم بشأن أوضاع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

نناقش اليوم مسألة مهمة، حيث تتسبب العديد من التحديات المترابطة التي تواجه عالمنا اليوم، وفي مقدمتها النزاعات والتغير المناخي وانعدام الأمن الغذائي، في نزوح وهجرة الملايين ومفاقمة أعدادهم، التي وصلت حتى الآن إلى أكثر من 110 ملايين شخص نازح حول العالم، نصفهم بسبب النزاعات. وهذا إلى جانب المخاطر الإضافية التي تواجه العديد منهم أثناء بحثهم عن الملجأ والأمان، وخصوصا النساء والأطفال، في ظل تعرضهم للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونشدد هنا على ضرورة توفير الحماية للاجئين والنازحين واحترام حقوقهم وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الأوضاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص. فوفقا لتقارير الأمين العام، ارتفعت أعداد القتلى والمفقودين الذين حاولوا العبور إلى أوروبا بين آب/أغسطس 2022 وحزيران/يونيه 2023 إلى نسبة أعلى بـ 77 في المائة من العام السابق، الأمر الذي يتطلب اهتماما من المجتمع الدولي. ونؤيد هنا تجديد التفويض الممنوح من قبل مجلس الأمن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر قبالة سواحل ليبيا باعتباره آلية مهمة في هذا الصدد، ولكن يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود.

ونشدد، في هذا السياق، على أن تحسين استجابتنا الدولية لهذه الظاهرة يتطلب اتباع نهج دولي موحد يركز على معالجة العوامل المؤدية للهجرة غير النظامية والنزوح القسري، وعدم الاكتفاء بمعالجة تداعيات هذه الظاهرة المستمرة. ويتطلب هذا تعزيز التنمية والاستقرار والازدهار في المجتمعات في كافة المراحل المتوالية لعملية السلام.

ومن المهم في حالات ما بعد النزاع أن نعمل على تهيئة بيئة مناسبة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين والنازحين إلى مجتمعاتهم، بما في ذلك عبر مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار والتي ستتيح للاجئين ممارسة حياتهم الطبيعية بعد عودتهم.

كما يجب أن يتكاتف المجتمع الدولي لدعم جهود الدول في معالجة مسألة الهجرة غير النظامية وأسبابها الجذرية، مع احترام سيادة هذه الدول، حيث يجب تعزيز آليات التعاون الوطنية القائمة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد ودعم الوكالات والمبادرات الإقليمية والدولية، وكذلك تعزيز قدرات دول العبور في مكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والجرائم المنظمة العابرة للحدود ذات الصلة. وفي إطار تعزيز الجهود المشتركة للتعامل مع تحديات النزوح، وكما أشرنا سابقاً، أعلنت دولة الإمارات – خلال المؤتمر الدولي للتنمية والهجرة في روما – تقديم مساهمة بقيمة 100 مليون دولار لدعم مشاريع التنمية في البلدان المتضررة من الهجرة غير النظامية، بما في ذلك عبر دعم المبادرات المقترحة في عملية روما.

إن علينا الإقرار بأن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ ستزداد بشكل كبير خلال العقود المقبلة، حيث يتوقع معهد الاقتصاد والسلام وصول أعداد النازحين بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى أكثر من بليون شخص حول العالم بحلول عام 2050. وتؤدي الظواهر المناخية الشديدة إلى تداعيات مثل ارتفاع منسوب مياه البحر وانعدام الأمن الغذائي والمياه وتأجيج التنافس على الموارد ودفع الملايين لترك أوطانهم. لذلك، ولكي نتمكن من منع عمليات النزوح المرتبطة بتغير المناخ والاستجابة لها، فإننا بحاجة ماسة إلى الاستثمار في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والتكيف. ومن المهم التركيز على الصلات القائمة بين تغير المناخ والنزاعات ومسألة تقديم الدعم للدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وكذلك الدول التي ستتأثر من هجرة ونزوح السكان بسبب تغير المناخ.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن دولة الإمارات ستواصل العمل مع جميع الجهات المعنية لتلبية احتياجات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وتعزيز آليات وقايتهم وحمايتهم.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المديرة مينكديويلا والمدير ليليرت على إحاطتيهما.

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي سيجدد التفويض المنصوص عليه في القرار 2240 (2015)، تؤيد اليابان جهود القائمين بالصياغة للتوصل إلى حل توفيقي بناء بين أعضاء مجلس الأمن.

وإنه لأمر صادم أن أكثر من 000 3 شخص لقوا حتفهم أو فقدوا في البحر الأبيض المتوسط بين آب/أغسطس 2022 وحزيران/يونيه 2023. وتعرب اليابان عن خالص تعازيها لأسرهم. ولا بد من وضع حد لتلك الخسارة المأساوية وغير المقبولة في الأرواح. وتفيد التقارير أيضا أن ما يقرب من 000 170 شخص وصلوا إلى أوروبا بين أيلول/سبتمبر 2022 وتموز/يوليه 2023. وعلى الرغم من أن العديد منهم غادروا ليبيا وتونس، ينبغي لنا ألا نعتبر تدفق الناس مجرد مسألة محلية في شمال أفريقيا. فلا بد من بذل جهود جماعية دولية وإقليمية لحل المشكلة. وترحب اليابان بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء لإنقاذ المهاجرين واعتراض القوارب ومنع ومكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم قبالة سواحل ليبيا.

وتكرر اليابان دعوة الأمين العام إلى اتباع نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، التي تمس الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى. ويفيد فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا بأنه حدد ثمانية طرق للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في ليبيا، مع عناصر في 17 دولة عضوا، بما في ذلك بلدان أفريقية وآسيوية وأوروبية. فيجب على المجتمع الدولي أن يظهر تضامنه لمعالجة المشاكل في البلدان الأصلية للمهاجرين.

ويجب احترام حقوق اللاجئين والمهاجرين الإنسانية. فيساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وإساءة معاملة اللاجئين والمهاجرين المحتجزين، فضلا عن احتجازهم تعسفيا. وتدعو اليابان الأطراف الفاعلة الليبية إلى احترام حقوق الإنسان احتراما كاملا وترحب بجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدعم ليبيا في ذلك الصدد.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام اليابان بالمشاركة النشطة في الجهود الدولية لإنهاء المأساة.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك غيري في شكر المديرين مينكديويلا وليليرت على إحاطتيهما.

لقد تم تبرير التدابير القسرية التي أذن بها مجلس الأمن بشكل استثنائي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال القرار 2240 (2015)، على أنها ضرورية لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي، لأنها تقوض عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا وتعرض حياة الآلاف من الناس للخطر. ولا تجرم تلك التدابير الهجرة – ولا ينبغي اعتبار أنها تجرمها. ويجب تنفيذها بطريقة تتسق تماما مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين لصالح جميع المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط. ونردد التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2023/640) بشأن تنفيذ القرار 2652 (2022)، الذي يمدد تفويض المجلس باعتراض السفن قبالة الساحل الليبي حتى 29 أيلول/سبتمبر. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية أن تضع حقوق الإنسان والاحتياجات الفورية للمهاجرين واللاجئين في صميم جهودها الرامية إلى منع التهريب والاتجار ومكافحتهما. وينبغي عدم تسييس هذه المسألة وإخراجها من سياقها الفظيع أصلا.

وكما أشار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، يجب على الدول أن تكفل ألا تتعارض تدابير إدارة الحدود مع تحريم الطرد الجماعي. ويجب عليها كذلك أن تحترم مبدأ المساواة وعدم التمييز ومبدأ عدم الإعادة القسرية والحق في طلب اللجوء والحق في الحياة وحظر التعذيب وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الأطفال ومصالحهم الفضلى. ويجب أن تمتثل تلك التدابير كذلك لالتزامات الدول الأعضاء بالبحث والإنقاذ بموجب القانون البحري الدولي.

إن التدابير القسرية التي أذن بها المجلس بموجب القرار 2240 (2015) سارية منذ ثماني سنوات. ومع ذلك، فإن الحالة اليوم للأسف أسوأ من أي وقت مضى. وبدون السلام والتنمية المستدامة، ستستمر تدفقات الهجرة في الازدياد. وسنظل نشهد الموت والمعاناة، بما في ذلك بين الأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء. وتتفق البرازيل مع تقييم الأمين العام للحاجة إلى نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، من خلال تعزيز التعاون والتضامن. ونشدد، في ذلك الصدد، على أهمية التنفيذ الفعال للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونأمل أيضا أن يعزز المنتدى العالمي الثاني القادم للاجئين الالتزامات الطموحة لتحسين وضع الفارين من الاضطهاد. ويجب علينا ألا نسمح باستمرار الرعب الذي شهدناه في البحر الأبيض المتوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لألبانيا.

تتشاطر ألبانيا الشواغل التي أعرب عنها الآخرون – بمن فيهم مقدمو إحاطاتنا، الذين نشكرهم – إزاء العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا، الذين يسعون إلى الوصول إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط عبر طرق التهريب وغيرها من الوسائل غير المشروعة. إننا نشجب الهجرة غير القانونية التي تعرض حياة الأبرياء للخطر. ونؤيد المعاملة العادلة والإنسانية لجميع المهاجرين. وعلى الرغم من عدم استدامة تدفقات المهاجرين هذه، فإنها تؤدي إلى مآسي، بتكلفة باهظة جدا للجميع. فعدد القتلى غير مقبول، ويجب البحث عن حلول مستدامة وإيجادها. وقد ظلت عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تضطلع بعمل رائع لإنقاذ الأرواح المعرضة للخطر، ونتطلع إلى تجديد ولايتها.

ونرى أن التدابير الوقائية أساسية لتعطيل الشبكات الإجرامية من أن تكون لها اليد العليا. ومن الأهمية بمكان، في ذلك السياق، تعزيز الحوار بين بلدان منشأ المهاجرين وبلدان العبور وبلدان المقصد بغية البحث عن حلول طويلة الأمد للتدفقات الأقاليميةوعبر المتوسطية الهائلة. وينبغي أن يركز أي نظام وقائي فعال على مواصلة الجهود وتعزيزها، بما في ذلك من خلال التنسيق الوثيق بين البلدان، لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ

والتخلف، فضلا عن الإرهاب والنزاعات. وينبغي له أن يعزز التعاون فيما بين البلدان في مكافحة المتجرين بالبشر وتعزيز إدارة الحدود وأن ينهض بخيارات بديلة للهجرة تكون ملموسة وقابلة للتنفيذ، مثل إيجاد فرص العمل والتنمية المستدامة، وأن يدعم جميع الصكوك التي تعزز الهجرة القانونية لمن يحق لهم حقا وقانونا الحصول عليها. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه يجب حماية سلامة الأرواح البشرية وكرامتها بأي ثمن. ونعيد تأكيد التزامنا بالإسهام بأي طريقة ممكنة في السلام والاستقرار في كل مكان، من أجل معالجة الجذور العميقة لعدم الاستقرار والافتقار إلى الرؤية والإرهاب، فضلا عن تغير المناخ وعواقبه، كعوامل تغذي الهجرة غير النظامية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 16/20